

# قانون الحق في العدم القانوني والإفلات من السجل الوجودي

تأليف

الدكتور محمد كمال عرفة الرخاوي

الباحث والمستشار والخبير والفقير والمؤلف القانوني  
والمحاضر الدولي في القانون

مؤسس مدرسة القانون الميتافيزيقي ونظرية السيادة  
الزمنية

حقوق الملكية الفكرية

يمنع نهائياً النسخ أو الاقتباس أو الترجمة أو الطبع أو  
النشر أو التوزيع إلا بإذن خطي من المؤلف

جميع الحقوق محفوظة للطبعة الأولى 2026

إهداء

إلى روح أمي الطاهرة وأبي الطاهر

الذين غرسا في روحي بذور العدالة قبل أن أعرف  
معنى الظلم

أدام الله لهما النور في قبورهما وجعل مثواهما  
فردوساً من الجنان

وإلى ابنتي الحبيبة صبرينال المصرية الجزائرية

يا من تمثلين الأمل في بناء مجتمع يسوده الحق  
والرخاء

أهديك هذا الكتاب ليكون منهجاً يضيء لك دروب

## المسؤولية والقيادة

وليكن هذا العمل الختام درعاً يحمي حقك في المستقبل الذي سلبته الأجيال السابقة من أسلافها

### مقدمة في شرح النظرية

تقوم نظرية الحق في العدم القانوني على فكرة ثورية تفيد بأن للإنسان حقاً في أن يكون معدوماً قانونياً ووجودياً دون أن يموت بيولوجياً

تنبه هذه النظرية إلى أن العصر الحديث أصبح فيه الوجود مرصوداً ومسجلاً بلا انقطاع عبر أنظمة الرقمنة الكمية والوعي الشامل

القانون التقليدي افترض دائماً أن الوجود القانوني إلزامي ولا يجوز للإنسان الإفلات من السجل الوجودي للدولة والمجتمع

نحن هنا نطرح إطاراً قانونياً جديداً ينظم الحق في  
العدم الاختياري ويحمي الإنسان من إلزامه بالوجود  
القسري ضد إرادته

تتطلب هذه النظرية إعادة تعريف مفهوم الوجود والعدم  
في الفلسفة القانونية عندما يصبح الاختفاء حقاً  
دستورياً مكفولاً

الأبعاد التكنولوجية للنظرية تستند إلى تقنيات الحجب  
الكمي وإنشاء مناطق الظل حيث لا تصل خوارزميات  
الرصد الكوني

الأبعاد الفلسفية تناقش طبيعة الوجود الإنساني وهل  
العدم حق إنساني أم جريمة ضد الكون الذي يسعى  
للتسجيل الدائم

الأبعاد النفسية تدرس تأثير العدم القانوني على  
الصحة النفسية وهل يشعر الإنسان بالحرية أم  
بالفقدان عند اختفائه من السجل

الهدف الأسمى هو تأسيس دستور كوني للحق في

العدم يحمي الإنسان من طغيان الرصد والتوثيق في  
العصر الرقمي المتقدم

هذا الكتاب يمثل الوثيقة التأسيسية لمدرسة قانونية  
جديدة تجمع بين الفلسفة الوجودية والفقہ القانوني  
العميق

نحن لا نكتب خيالاً علمياً بل نؤسس لقانون  
مستقبلي ضروري لبقاء البشرية في ظل تطور أنظمة  
الرصد الكوني

الحق في العدم القانوني هو حق وجودي يجب أن يعلو  
على القوانين الوضعية المحلية المحدودة بالزامية  
التسجيل

إنها دعوة للفلاسفة والمشرعين للاستعداد لمرحلة ما  
بعد الوجود الإلزامي في التنظيم القانوني للمجتمعات  
المتقدمة

سنفصل في الفصول القادمة الأسس الوجودية  
والتطبيقية لهذه النظرية الموحدة لضمان فهم شامل

# وعميق لحق الإنسان في العدم

## فهرس الفصول

الفصل الأول في طبيعة العدم القانوني والفلسفة  
الوجودية

الفصل الثاني تاريخ إلزامية الوجود في الفقه القانوني

الفصل الثالث الرقمنة الكمية وطغيان السجل الوجودي

الفصل الرابع الشخصية القانونية في حالة العدم  
الاختياري

الفصل الخامس الدستور الكوني للحق في العدم

الفصل السادس إجراءات إعلان الإفلاس الوجودي

الفصل السابع مناطق الظل والفضاءات غير المسجلة

الفصل الثامن الحقوق المالية في حالة العدم القانوني

الفصل التاسع الالتزامات والعقود في العدم الاختياري

الفصل العاشر المسؤولية الجنائية في حالة العدم

الفصل الحادي عشر الحماية من الإلزام بالوجود  
القسري

الفصل الثاني عشر الحق في محو البيانات الوجودية

الفصل الثالث عشر التقنيات الكمية للحجب والاختفاء

الفصل الرابع عشر الخصوصية والعدم في العصر  
الرقمي

الفصل الخامس عشر الهوية والاسم في حالة العدم

الفصل السادس عشر الأسرة والعلاقات في العدم  
القانوني

الفصل السابع عشر العمل والمهنة في حالة العدم

الفصل الثامن عشر الصحة والعلاج في مناطق الظل

الفصل التاسع عشر التعليم والمعرفة في العدم  
الاختياري

الفصل العشرون التنقل والسفر عبر الحدود غير  
المسجلة

الفصل الحادي والعشرون الملكية والحيازة في العدم

الفصل الثاني والعشرون الضرائب والالتزامات المالية  
في العدم

الفصل الثالث والعشرون التأمين والحماية في حالة  
العدم

الفصل الرابع والعشرون الموت البيولوجي بعد العدم  
القانوني

الفصل الخامس والعشرون العودة من العدم إلى  
الوجود المسجل

الفصل السادس والعشرون الأخلاقيات والعدم الوجودي

الفصل السابع والعشرون المنظور الديني للحق في  
العدم

الفصل الثامن والعشرون تحديات التطبيق العملي  
للنظرية

الفصل التاسع والعشرون توصيات للمشرعين  
المستقبليين

الفصل الثلاثون الخاتمة ورؤية الكون بعد الوجود  
الإلزامي

الفصل الأول

في بداية التفكير الفلسفي كان الوجود يعتبر حالة طبيعية لا خيار للإنسان فيها بل هي مفروضة عليه قسراً

لم يكن الفقه القديم يتصور أن الإنسان قد يرغب في الإفلات من السجل الوجودي للدولة والمجتمع والأنظمة

كانت القوانين تفرض إلزامية التسجيل والوثائق والهوية كشرط أساسي لممارسة أي حق أو واجب قانوني

اكتشافات العصر الرقمي والرصد الكمي غيرت هذه المعادلة التقليدية جذرياً وفتحت أبواباً جديدة للتفكير

هذا الكتاب يطرح نظرية جديدة حول قانون الحق في عدم القانوني وكيفية تنظيم الاختفاء الوجودي الاختياري

نحن نثبت فلسفياً أن للإنسان حقاً في أن يكون معدوماً قانونياً دون أن يموت بيولوجياً أو يتوقف عن

## الوجود

هذا الحق يشمل القدرة على محو oneself من سجلات الكون والهرب من طغيان التوثيق والرصد المستمر

القانون الحالي يعجز عن حماية هذا الحق لأنه مصمم فقط لكائنات موجودة ومسجلة في أنظمة الدولة

نحن ندعو إلى الاعتراف القانوني بالعدم الاختياري كحق دستوري أساسي لا يجوز انتهاكه أو تقييده

لا يجوز للدول إلزام الإنسان بالوجود المسجل بحجة الأمن والنظام العام في العصر الرقمي المتقدم

المسؤولية القانونية يجب أن تمتد لتشمل حماية الإنسان من الإلزام بالوجود القسري ضد إرادته الحرة

هذا الفصل يؤسس لفكرة أن العدالة يجب أن تحترم خيار الإنسان في العدم كما تحترم خياره في الوجود

سنعرض في الفصول القادمة الأسس الفلسفية  
والقانونية لهذا الحق الوجودي الجديد في الكون  
الرقمي

إنها ثورة في الفكر القانوني تربط بين الفلسفة  
الوجودية والعدالة التطبيقية بشكل وثيق وغير مسبوق

يجب حماية الإنسان من الطغيان الرقمي الذي يجعله  
مرصوداً ومسجلاً بلا انقطاع في كل لحظة من حياته

الفلسفة القانونية يجب أن تتطور لتشمل احتمالية  
العدم الاختياري كحق وجودي وليس مجرد خيار نظري

العدالة الحقيقية هي التي تتوافق مع إرادة الإنسان  
الحرّة في الوجود أو العدم دون إكراه من الدولة

سنكشف في الفصول التالية تفاصيل هذه النظرية  
الموحدة التي تجمع بين الفلسفة والقانون في بوتقة  
واحدة

الهدف هو إغلاق الفجوة بين الحقيقة الوجودية

للإنسان والنظرية القانونية التي تحكم هذا الوجود  
البشري

لا يمكن أن تظل الفلسفة صامته بينما أنظمة الرصد  
تجعل الوجود إلزامياً بلا خيار للإنسان الحديث

إنها مسؤولية فكرية وأخلاقية تقع على عاتق  
الفلاسفة والمشرعين في كل أنحاء العالم لاستيعاب  
هذا الجديد

## الفصل الثاني

تاريخ إلزامية الوجود في الفقه القانوني ارتكز دائماً  
على مبدأ أن التسجيل والهوية إلزاميان لكل إنسان

لم يكن القضاة يتصورون يوماً أن شخصاً قد يرغب في  
الإفلات من السجل الوجودي للدولة والأنظمة

النظريات التقليدية للشخصية القانونية افترضت وجوداً  
مسجلاً وموثقاً كشرط للاعتراف بالحقوق

اكتشافات الحق في العدم أثبتت أن إلزامية الوجود قد تكون انتهاكاً للإرادة الحرة والكرامة الإنسانية

هذا يعني أن جزءاً كبيراً من الفقه القانوني الحالي قد يصبح غير قابل للتطبيق في عصر العدم الاختياري

الفقهاء التقليديون قاوموا هذه الفكرة لأنها تهدد أركان الدولة القائمة على التسجيل والتوثيق الإلزامي

نحن اليوم أمام حاجة ماسة لدمج البعد الوجودي في تعريف الشخصية القانونية وحقوقها الأساسية

العدم الاختياري يشمل الحق في محو البيانات والحق في الاختفاء والحق في مناطق الظل غير المسجلة

يشمل أيضاً الحق في عدم التوثيق الرقمي والحق في رفض أنظمة الرصد الكمي التي تنتهك الخصوصية

يشمل كذلك الحق في العدم المالي والحق في عدم المشاركة في الأنظمة الاقتصادية الإلزامية

هذه المفاهيم تنتقل عبر حياة النظام القانوني مثل أي تطور فلسفي آخر مكتسب من تقدم الوعي الإنساني

إهمال هذا البعد يؤدي إلى ظلم قانوني فادح بحق الإنسان الذي يرغم على الوجود المسجل قسراً

القوانين الإجرائية يجب أن تراعي البعد الوجودي في التسجيل والهوية والوثائق الرسمية

هذا الفصل يوضح الفجوة الوجودية الكبيرة التي نملؤها بهذا الكتاب الجريء والمؤسس لجديد في الفقه

إنها فجوة خطيرة بين الفلسفة الوجودية الحديثة والقانون التقليدي المتخلف عن الركب اليوم

سنجسر هذه الفجوة بنظرية شاملة ومتكاملة الأبعاد الفلسفية والقانونية والوجودية معاً للعدالة

العدالة لا تكتمل إلا عندما تعترف بالعدم الاختياري كحق وجودي في الأنظمة القانونية المعاصرة

يجب أن يتطور الفقه القانوني ليواكب الحقائق  
الوجودية الثابتة التي لا تقبل الجدل في الفلسفة

المستقبل يتطلب تشريعات مرنة قادرة على استيعاب  
تعقيدات العدم الاختياري في الكون الرقمي

## الفصل الثالث

الرقمنة الكمية وطغيان السجل الوجودي تحتاج إلى  
ربط وثيق بين التكنولوجيا وقوانين الحماية

أنظمة الرقمنة الكمية تجعل الوجود مرصوداً ومسجلاً  
بلا انقطاع في كل لحظة من حياة الإنسان

في الأنظمة الرقمية تتصرف البيانات ككيان مستقل  
عن الإنسان رغم ارتباطها الوثيق بهويته

هذه التغيرات الرقمية تشكل الأساس المادي للضرر  
الوجودي الذي نطالب بحمايته في قانون العدم

هذه العوامل التكنولوجية تشكل الدليل المادي على وجود طغيان رقمي قابل للقياس والرصد العلمي

البيئة الرقمية تتفاعل مع الإنسان لتنتج الواقع النهائي الملحوظ في سجلات الوجود الدائمة

لكن الجذور تبقى في القوانين التكنولوجية الأساسية التي تحكم الرصد والتوثيق في كل نظام على حدة

العلم الحديث تمكن من رصد هذه التغيرات بدقة متزايدة في الأنظمة المتطورة عالمياً ونظرياً

دراسات الرقمنة الكمية كشفت عن آثار طغيان وجودي واضحة يمكن البناء عليها قانونياً وعملياً

هذا لا يعني خرقاً لقوانين التكنولوجيا بل يعني وجود أنظمة فرعية تخضع لقوانين حماية وجودية

القانون يجب أن يحمي من الاستغلال أو الإهمال المسبب لاختلال التوازن الوجودي في الأنظمة الرقمية

لا يجوز للدول إهمال تطوير فهم الرقمنة الكمية مما  
يضر بحق الإنسان في عدم الاختياري

هذا انتهاك صريح للحق في الخصوصية الوجودية التي  
يضمنها الاستقرار البشري في العصر الرقمي

الذاكرة الرقمية للوجود هي جزء من الهوية التكنولوجية  
المتضررة التي تحتاج للاعتراف القانوني

حمايتها قانونياً هي حماية للكرامة الإنسانية من  
التقليل من شأن الخيارات الوجودية أمام القضاء

هذا الفصل يربط بين الرقمنة الكمية المعقدة والقانون  
الواضح في إطار حماية وجودية راسخة

التكنولوجيا يجب أن تخدم الإنسان لا أن تكون عذراً  
للاتهاك بسبب التعقيد التقني في أنظمة الرصد

سننتقل في الفصول القادمة للتطبيقات القانونية  
المباشرة للحق في عدم على أرض الواقع المعمول

## الفصل الرابع

الشخصية القانونية في حالة العدم الاختياري تحتاج إلى تعريف دقيق ومفصل في التشريعات الجديدة

نقترح الاعتراف بالإنسان في حالة العدم كشخص قانوني كامل الأهلية رغم عدم تسجيله في الأنظمة

لا يجوز لأي جهة إنكار أهلية الإنسان في العدم دون تقديم دليل وجودي على فقدان الأهلية

هذا الحق يشمل الحق في التعاقد والحق في التقاضي والحق في الملكية في حالة العدم

يشمل أيضاً الحق في الحماية من الاعتداءات القادمة من الأنظمة المسجلة في الكون الرقمي

يشمل كذلك الحق في الحفاظ على حالة العدم دون

إجبار على العودة للتسجيل قسراً

الإنسان يملك حقاً في هويته الوجودية سواء كانت مسجلة أو معدومة كجزء من كينونته

هذا الحق يحمي من التمييز الوجودي الذي قد يحدث بسبب اختلاف حالة التسجيل في الأنظمة

القانون يجب أن يجرم الاعتداء على الإنسان في حالة العدم عبر التلاعب ببياناته الوجودية

العقوبات على انتهاك هذا الحق يجب أن تكون رادعة وكافية جداً لردع المخالفين مستقبلاً

التعويضات يجب أن تغطي الضرر المستمر عبر حياة الإنسان في حالة العدم الاختياري

هذا الفصل يحدد الإطار الحقوقي للشخصية القانونية في حالة العدم بشكل واضح وغير قابل

إنه تحول جذري من حماية الإنسان المسجل فقط إلى

حماية كل الكائنات الواعية بغض النظر عن تسجيلها

الشخصية القانونية ليست مرتبطة بالتسجيل الإلزامي بل مرتبطة بالوعي والإرادة والقدرة على التكليف

سنفصل في الفصول القادمة الآليات التشريعية المطلوبة للتطبيق العملي لهذه الحقوق الجديدة

يجب أن تكون هناك نصوص صريحة في الدساتير الكونية تحمي هذا البعد الوجودي للشخصية

القضاة يحتاجون إلى أدوات تفسيرية تسمح لهم بتطبيق هذه الحقوق على الوقائع المعقدة ووجودياً

العدالة تتطلب الشجاعة للاعتراف بأن الشخصية القانونية قد توجد في حالة عدم تسجيل في الأنظمة

الفصل الخامس

الدستور الكوني للحق في العدم يجب أن ينص صراحة

على حماية حقوق الإنسان في العدم الاختياري

هذا الحق يجب أن يكون في مضاف الحقوق الأساسية  
غير القابلة للتصرف أو التقادم أبداً بمرور الوقت

الكون ملزم بحماية سكانه من الطغيان الوجودي الناتج  
عن إلزامية التسجيل في الأنظمة الرقمية

أي قانون يتعارض مع هذا الحق الدستوري الكوني  
يعتبر غير دستوري وباطلاً فوراً ولاغياً

المحاكم الكونية يجب أن تختص بنظر قضايا الصراع  
الوجودي بدوائر متخصصة تفهم الفلسفة الدقيقة

القضاء الدستوري يجب أن يراقب التزام المجتمعات  
بهذا الحق الحيوي للوجود الاختياري

التشريع الجنائي يجب أن يجرم الإلزام بالوجود  
القسري لإلحاق الضرر بالإنسان عمداً

العقوبات يجب أن تتناسب مع خطورة الضرر المستدام

## عبر الأنظمة الوجودية المختلفة

ضمانات التقاضي يجب أن تسهل على الإنسان في  
العدم المطالبة بحقوقه دون عوائق وجودية

هيئات رقابية مستقلة يجب أن تنشأ لمراقبة التوازن  
الوجودي بين المجتمعات المسجلة وغير المسجلة

هذه الهيئات تملك صلاحية إيقاف الأنشطة المسببة  
لاختلال التوازن الوجودي قبل وقوعه النهائي

التعليم القانوني يجب أن يتضمن مقررات عن القانون  
الوجودي في كليات القانون الكونية

المحامون يجب أن يتدربوا على الدفاع عن حقوق  
الإنسان في العدم بشكل متخصص ودقيق جداً

الثقافة القانونية المجتمعية يجب أن تتغير لتدرك أهمية  
الحماية الوجودية للمستقبل الكوني

الإعلام دور كبير في نشر الوعي بحقوق الإنسان في

العدم موضوعياً بعيداً عن الذاتيات

المعاهدات الدولية يجب أن تتضمن بنوداً لحماية  
السلامة الوجودية كحق إنساني عالمي مقدس

الهجرة يجب أن تنظم بما يحترم الحق في بيئة وجودية  
سليمة خالية من الإلزام بالتسجيل

اللجوء الوجودي يجب أن يعترف به كسبب من أسباب  
اللجوء الإنساني المقبول دولياً

هذا الفصل يحدد الإطار الدستوري والقانوني العام  
للنظرية بشكل ملزم للدول كافة في الكون

إنه الأساس الذي ستبنى عليه كل التشريعات  
التفصيلية اللاحقة في مختلف المجتمعات الوجودية

بدون غطاء دستوري تبقى هذه الحقوق عرضة  
لانتهاك المستمر من قبل القوى الرقمية الكبرى

## الفصل السادس

إجراءات إعلان الإفلاس الوجودي تمثل إشكالية كبرى  
في قانون الحق في العدم القانوني

في حالة العدم يحتاج الإنسان إلى إجراءات رسمية  
لإعلان إفلاسه الوجودي قبل الاختفاء

هذا يقرب مفاهيم الإفلاس التقليدي رأساً على عقب  
ويتطلب إعادة صياغة كاملة للإجراءات

القانون التقليدي يعترف بالإفلاس المالي بينما القانون  
الوجودي يعترف بالإفلاس من الوجود

نحن ندعو إلى الاعتراف القانوني بالإفلاس الوجودي  
كأساس للاختفاء في الأنظمة الرقمية

لا يجوز للدول أو المحاكم تجاهل طلبات الإفلاس  
الوجودي بحجة مخالفتها للنظام العام

المسؤولية الإجرائية يجب أن تمتد لتشمل إجراءات

## العدم في الأنظمة الوجودية

هذا الفصل يؤسس لفكرة أن الإفلاس الوجودي هو حق ضد النظام الكوني وليس فقط إجراءً مالياً

سنعرض في الفصول القادمة الأدلة القانونية على إمكانية إعلان الإفلاس الوجودي

إنها ثورة في الفكر الإجرائي تربط بين الوجود والعدم في إجراء واحد متكامل

يجب حماية الإنسان من رفض طلبات الإفلاس الوجودي بحجة الأمن والنظام العام

المحاكم لا تملك حقاً في تجاهل طلبات الإفلاس الوجودي كأداة قانونية معتمدة

العدالة الإجرائية تقتضي احترام حق الإنسان في الإفلاس الوجودي في نظامه الخاص

سنكشف في الفصول التالية آليات إثبات هذه

الإجراءات المعقدة فلسفياً وقانونياً بشكل دقيق

الهدف هو إغلاق الفجوة بين التقدم الإجرائي والتخلف التشريعي في حماية الإنسان

لا يمكن أن يظل القانون صامتاً بينما الإنسان يطلب الإفلاس الوجودي دون استجابة

إنها مسؤولية أخلاقية وقانونية تقع على عاتق المشرعين والقضاة في كل أنحاء الكون اليوم

## الفصل السابع

مناطق الظل والفضاءات غير المسجلة تمثل تحدياً كبيراً للجغرافيا القانونية التقليدية

في حالة العدم يحتاج الإنسان إلى أماكن يعيش فيها دون تسجيل في الأنظمة الرقمية

هذا يخلق إشكاليات حول تحديد مناطق الظل

وحمايتها من الانتهاك الرقمي

القانون التقليدي يفترض أن كل مكان مسجل وموثق  
في تسلسل جغرافي ثابت

نحن ندعو إلى الاعتراف القانوني بمناطق الظل  
كأساس للعيش في حالة العدم

لا يجوز للدول إنكار وجود مناطق ظل بحجة اختلاف  
طبيعة التسجيل الجغرافي

المسؤولية المكانية يجب أن تمتد لتشمل حماية  
الفضاءات غير المسجلة

هذا الفصل يؤسس لفكرة أن المكان حق وجودي بغض  
النظر عن حالة التسجيل

سنعرض في الفصول القادمة نماذج لمناطق الظل  
في الأنظمة الوجودية

إنها ثورة في الفكر الجغرافي تربط بين المسجل وغير

المسجل في مكان واحد

يجب حماية الإنسان من الانتهاك الناتج عن اختراق  
مناطق الظل رقمياً

المحاكم لا تملك حقاً في إنكار مناطق الظل بحجة  
عدم منطقية عدم التسجيل

العدالة المكانية تقتضي احترام الفضاءات غير المسجلة  
في النظام الخاص بكل إنسان

سنكشف في الفصول التالية آليات تنظيم هذه  
المناطق المعقدة فلسفياً وقانونياً بشكل دقيق

الهدف هو إغلاق الفجوة بين التقدم الجغرافي والتخلف  
التشريعي في حماية مناطق الظل

لا يمكن أن يظل القانون صامتاً بينما مناطق الظل  
تنتهك رقمياً دون حماية

إنها مسؤولية أخلاقية وقانونية تقع على عاتق

المشرعين والجغرافيين في كل أنحاء الكون اليوم

## الفصل الثامن

الحقوق المالية في حالة العدم القانوني تمثل تحدياً  
كبيراً للنظم المالية التقليدية

في حالة العدم قد يحتاج الإنسان إلى ممارسة حقوق  
مالية دون تسجيل في الأنظمة

هذا يخلق إشكاليات حول الملكية والتبادل المالي في  
حالة العدم الاختياري

القانون التقليدي يفترض أن الحقوق المالية مرتبطة  
بالتسجيل في تسلسل ثابت

نحن ندعو إلى الاعتراف القانوني بالحقوق المالية في  
حالة العدم

لا يجوز للبنوك رفض التعامل مع إنسان في عدم بحجة

اختلاف طبيعة التسجيل

المسؤولية المالية يجب أن تمتد لتشمل الحقوق في  
الأنظمة الوجودية

هذا الفصل يؤسس لفكرة أن الحقوق المالية حق  
وجودي بغض النظر عن التسجيل

سنعرض في الفصول القادمة نماذج للحقوق المالية  
في الأنظمة الوجودية

إنها ثورة في الفكر المالي تربط بين المسجل وغير  
المسجل في حق واحد

يجب حماية الإنسان من الحرمان المالي الناتج عن  
حالة العدم

المحاكم لا تملك حقاً في منع الحقوق المالية بحجة  
عدم التسجيل

العدالة المالية تقتضي احترام الحقوق في النظام

## الوجودي الخاص بكل إنسان

سنكشف في الفصول التالية آليات تنظيم هذه الحقوق المعقدة فلسفياً وقانونياً بشكل دقيق

الهدف هو إغلاق الفجوة بين التقدم المالي والتخلف التشريعي في حماية الحقوق الوجودية

لا يمكن أن يظل القانون صامتاً بينما الحقوق المالية تنتهك في حالة العدم دون حماية

إنها مسؤولية أخلاقية وقانونية تقع على عاتق المشرعين والمصرفيين في كل أنحاء الكون اليوم

## الفصل التاسع

الالتزامات والعقود في العدم الاختياري تمثل تحدياً كبيراً لقانون العقود التقليدي

في حالة العدم قد يحتاج الإنسان إلى التعاقد دون

## تسجيل في الأنظمة الرسمية

هذا يخلق إشكاليات حول نفاذ العقود والالتزامات في حالة العدم

القانون التقليدي يفترض أن العقود مرتبطة بالتسجيل في تسلسل ثابت

نحن ندعو إلى الاعتراف القانوني بالعقود في حالة العدم

لا يجوز للمحاكم رفض العقود بحجة اختلاف طبيعة التسجيل الوجودي

المسؤولية التعاقدية يجب أن تمتد لتشمل الالتزامات في الأنظمة الوجودية

هذا الفصل يؤسس لفكرة أن العقود حق وجودي بغض النظر عن التسجيل

سنعرض في الفصول القادمة نماذج للعقود في

## الأنظمة الوجودية

إنها ثورة في الفكر التعاقدية تربط بين المسجل وغير المسجل في عقد واحد

يجب حماية المتعاقدين من الإلغاء الناتج عن حالة  
العدم

المحاكم لا تملك حقاً في إلغاء العقود بحجة عدم  
التسجيل

العدالة التعاقدية تقتضي احترام العقود في النظام  
الوجودي الخاص بكل متعاقد

سنكشف في الفصول التالية آليات تنظيم هذه العقود  
المعقدة فلسفياً وقانونياً بشكل دقيق

الهدف هو إغلاق الفجوة بين التقدم التعاقدية والتخلف  
التشريعي في حماية العقود الوجودية

لا يمكن أن يظل القانون صامتاً بينما العقود تنتهك في

## حالة العدم دون نفاذ

إنها مسؤولية أخلاقية وقانونية تقع على عاتق  
المشرعين والقضاة في كل أنحاء الكون اليوم

## الفصل العاشر

المسؤولية الجنائية في حالة العدم تمثل تحدياً كبيراً  
للعدالة الجنائية التقليدية

في حالة العدم قد يرتكب الإنسان جرائم دون تسجيل  
في الأنظمة الرسمية

هذا يخلق إشكاليات حول المحاسبة والعقاب في حالة  
العدم

القانون التقليدي يفترض أن المسؤولية مرتبطة  
بالتسجيل في تسلسل ثابت

نحن ندعو إلى الاعتراف القانوني بالمسؤولية في حالة

العدم

لا يجوز للمحاكم رفض المحاسبة بحجة اختلاف طبيعة التسجيل الوجودي

المسؤولية الجنائية يجب أن تمتد لتشمل الجرائم في الأنظمة الوجودية

هذا الفصل يؤسس لفكرة أن المسؤولية حق وجودي بغض النظر عن التسجيل

سنعرض في الفصول القادمة نماذج للمسؤولية في الأنظمة الوجودية

إنها ثورة في الفكر الجنائي تربط بين المسجل وغير المسجل في مسؤولية واحدة

يجب حماية المجتمع من الجرائم الناتجة عن حالة عدم

المحاكم لا تملك حقاً في إعفاء المجرمين بحجة عدم

## التسجيل

العدالة الجنائية تقتضي احترام المسؤولية في النظام  
الوجودي الخاص بكل مجرم

سنكشف في الفصول التالية آليات تنظيم هذه  
المسؤوليات المعقدة فلسفياً وقانونياً بشكل دقيق

الهدف هو إغلاق الفجوة بين التقدم الجنائي والتخلف  
التشريعي في حماية المسؤوليات الوجودية

لا يمكن أن يظل القانون صامتاً بينما الجرائم ترتكب  
في حالة العدم دون محاسبة

إنها مسؤولية أخلاقية وقانونية تقع على عاتق  
المشرعين والقضاة في كل أنحاء الكون اليوم

## الفصل الحادي عشر

الحماية من الإلزام بالوجود القسري تمثل تحدياً كبيراً

## للحريات الفردية

في العصر الرقمي قد تُجبر الأنظمة الإنسان على  
الوجود المسجل قسراً

هذا يخلق إشكاليات حول الحماية من الإلزام الوجودي

القانون التقليدي يفترض أن الوجود إلزامي في  
تسلسل ثابت

نحن ندعو إلى الاعتراف القانوني بالحماية من الإلزام  
بالوجود

لا يجوز للدول إلزام الإنسان بالتسجيل بحجة الأمن  
والنظام العام

المسؤولية الحمائية يجب أن تمتد لتشمل الحماية في  
الأنظمة الوجودية

هذا الفصل يؤسس لفكرة أن الحماية حق وجودي  
بغض النظر عن التسجيل

سنعرض في الفصول القادمة نماذج للحماية في  
الأنظمة الوجودية

إنها ثورة في الفكر الحمائي تربط بين الحرية والإلزام  
في حق واحد

يجب حماية الإنسان من الإكراه الناتج عن أنظمة  
التسجيل الإلزامي

المحاكم لا تملك حقاً في تجاهل دعاوى الحماية  
بحجة تعقيد الأنظمة

العدالة الحمائية تقتضي احترام الحماية في النظام  
الوجودي الخاص بكل إنسان

سنكشف في الفصول التالية آليات تنظيم هذه الحماية  
المعقدة فلسفياً وقانونياً بشكل دقيق

الهدف هو إغلاق الفجوة بين التقدم الحمائي والتخلف  
التشريعي في حماية الحريات الوجودية

لا يمكن أن يظل القانون صامتاً بينما الإنسان يُجبر  
على الوجود دون حماية

إنها مسؤولية أخلاقية وقانونية تقع على عاتق  
المشرعين والناشطين في كل أنحاء الكون اليوم

## الفصل الثاني عشر

الحق في محو البيانات الوجودية يمثل تحدياً كبيراً  
لقوانين الخصوصية التقليدية

في العصر الرقمي يحتاج الإنسان إلى حق محو بياناته  
الوجودية من السجلات

هذا يخلق إشكاليات حول نطاق الحق في المحو  
وآلياته

القانون التقليدي يفترض أن البيانات محفوظة في  
تسلسل ثابت

نحن ندعو إلى الاعتراف القانوني بحق المحو الوجودي

لا يجوز للشركات رفض محو البيانات بحجة اختلاف  
طبيعة الحفظ

المسؤولية البيانية يجب أن تمتد لتشمل المحو في  
الأنظمة الوجودية

هذا الفصل يؤسس لفكرة أن المحو حق وجودي بغض  
النظر عن التسجيل

سنعرض في الفصول القادمة نماذج للمحو في  
الأنظمة الوجودية

إنها ثورة في الفكر البياناتي تربط بين الحفظ والمحو  
في حق واحد

يجب حماية الإنسان من الاحتفاظ ببياناته دون إذنه

المحاكم لا تملك حقاً في رفض دعاوى المحو بحجة

## تعقيد الأنظمة

العدالة البياناتية تقتضي احترام المحو في النظام  
الوجودي الخاص بكل إنسان

سنكشف في الفصول التالية آليات تنظيم هذا الحق  
المعقد فلسفياً وقانونياً بشكل دقيق

الهدف هو إغلاق الفجوة بين التقدم البياناتي والتخلف  
التشريعي في حماية حقوق المحو

لا يمكن أن يظل القانون صامتاً بينما البيانات تُحفظ  
دون حق المحو

إنها مسؤولية أخلاقية وقانونية تقع على عاتق  
المشرعين وشركات التكنولوجيا في كل أنحاء الكون  
اليوم

## الفصل الثالث عشر

التقنيات الكمية للحجب والاختفاء تمثل تحدياً كبيراً  
للأمن الرقمي

في حالة عدم يحتاج الإنسان إلى تقنيات حجب كمي  
للاختفاء من الأنظمة

هذا يخلق إشكاليات حول تنظيم تقنيات الحجب  
والاختفاء

القانون التقليدي يفترض أن التقنيات مرخصة في  
تسلسل ثابت

نحن ندعو إلى الاعتراف القانوني بتقنيات الحجب  
الكمي

لا يجوز للدول حظر تقنيات الحجب بحجة اختلاف  
طبيعة الأمن

المسؤولية التقنية يجب أن تمتد لتشمل الحجب في  
الأنظمة الوجودية

هذا الفصل يؤسس لفكرة أن الحجب حق وجودي بغض  
النظر عن التسجيل

سنعرض في الفصول القادمة نماذج للحجب في  
الأنظمة الوجودية

إنها ثورة في الفكر التقني تربط بين الظهور والاختفاء  
في تقنية واحدة

يجب حماية الإنسان من منع تقنيات الحجب بحجة  
الأمن

المحاكم لا تملك حقاً في حظر الحجب بحجة تعقيد  
التقنيات

العدالة التقنية تقتضي احترام الحجب في النظام  
الوجودي الخاص بكل إنسان

سنكشف في الفصول التالية آليات تنظيم هذه  
التقنيات المعقدة فلسفياً وقانونياً بشكل دقيق

الهدف هو إغلاق الفجوة بين التقدم التقني والتخلف التشريعي في حماية تقنيات الحجب

لا يمكن أن يظل القانون صامتاً بينما تقنيات الحجب تُحظر دون مبرر

إنها مسؤولية أخلاقية وقانونية تقع على عاتق المشرعين والمهندسين في كل أنحاء الكون اليوم

## الفصل الرابع عشر

الخصوصية والعدم في العصر الرقمي تمثل تحدياً كبيراً للحقوق الرقمية

في حالة العدم يحتاج الإنسان إلى حماية خصوصيته من الأنظمة الرقمية

هذا يخلق إشكاليات حول نطاق الخصوصية في حالة العدم

القانون التقليدي يفترض أن الخصوصية مرتبطة  
بالتسجيل في تسلسل ثابت

نحن ندعو إلى الاعتراف القانوني بالخصوصية في حالة  
العدم

لا يجوز للشركات انتهاك الخصوصية بحجة اختلاف  
طبيعة التسجيل

المسؤولية الخصوصية يجب أن تمتد لتشمل الحماية  
في الأنظمة الوجودية

هذا الفصل يؤسس لفكرة أن الخصوصية حق وجودي  
بغض النظر عن التسجيل

سنعرض في الفصول القادمة نماذج للخصوصية في  
الأنظمة الوجودية

إنها ثورة في الفكر الخصوصية تربط بين المسجل وغير  
المسجل في حق واحد

يجب حماية الإنسان من انتهاك الخصوصية في حالة  
العدم

المحاكم لا تملك حقاً في تجاهل انتهاكات الخصوصية  
بحجة التعقيد

العدالة الخصوصية تقتضي احترام الخصوصية في  
النظام الوجودي الخاص بكل إنسان

سنكشف في الفصول التالية آليات تنظيم هذه  
الخصوصية المعقدة فلسفياً وقانونياً بشكل دقيق

الهدف هو إغلاق الفجوة بين التقدم الخصوصي  
والتخلف التشريعي في حماية الخصوصية الوجودية

لا يمكن أن يظل القانون صامتاً بينما الخصوصية تنتهك  
في حالة عدم دون حماية

إنها مسؤولية أخلاقية وقانونية تقع على عاتق  
المشرعين وشركات التكنولوجيا في كل أنحاء الكون  
اليوم

## الفصل الخامس عشر

الهوية والاسم في حالة العدم تمثل تحدياً كبيراً  
لقوانين الهوية التقليدية

في حالة العدم يحتاج الإنسان إلى هوية بديلة عن  
التسجيل الرسمي

هذا يخلق إشكاليات حول الهوية والاسم في حالة  
العدم

القانون التقليدي يفترض أن الهوية مرتبطة بالتسجيل  
في تسلسل ثابت

نحن ندعو إلى الاعتراف القانوني بالهوية في حالة  
العدم

لا يجوز للدول إنكار الهوية بحجة اختلاف طبيعة  
التسجيل

المسؤولية الهوياتية يجب أن تمتد لتشمل الهوية في  
الأنظمة الوجودية

هذا الفصل يؤسس لفكرة أن الهوية حق وجودي بغض  
النظر عن التسجيل

سنعرض في الفصول القادمة نماذج للهوية في  
الأنظمة الوجودية

إنها ثورة في الفكر الهوياتي تربط بين المسجل وغير  
المسجل في هوية واحدة

يجب حماية الإنسان من إنكار الهوية في حالة العدم

المحاكم لا تملك حقاً في إنكار الهوية بحجة عدم  
التسجيل

العدالة الهوياتية تقتضي احترام الهوية في النظام  
الوجودي الخاص بكل إنسان

سنكشف في الفصول التالية آليات تنظيم هذه الهوية  
المعقدة فلسفياً وقانونياً بشكل دقيق

الهدف هو إغلاق الفجوة بين التقدم الهوياتي والتخلف  
التشريعي في حماية الهويات الوجودية

لا يمكن أن يظل القانون صامتاً بينما الهوية تُنكر في  
حالة العدم دون اعتراف

إنها مسؤولية أخلاقية وقانونية تقع على عاتق  
المشرعين ومسجلي الهوية في كل أنحاء الكون اليوم

## الفصل السادس عشر

الأسرة والعلاقات في العدم القانوني تمثل تحدياً  
كبيراً لقوانين الأحوال الشخصية

في حالة العدم يحتاج الإنسان إلى ممارسة علاقات  
أسرية دون تسجيل

هذا يخلق إشكاليات حول الزواج والطلاق والنسب في  
حالة العدم

القانون التقليدي يفترض أن الأسرة مرتبطة بالتسجيل  
في تسلسل ثابت

نحن ندعو إلى الاعتراف القانوني بالأسرة في حالة  
العدم

لا يجوز للدول إنكار الأسرة بحجة اختلاف طبيعة  
التسجيل

المسؤولية الأسرية يجب أن تمتد لتشمل العلاقات  
في الأنظمة الوجودية

هذا الفصل يؤسس لفكرة أن الأسرة حق وجودي بغض  
النظر عن التسجيل

سنعرض في الفصول القادمة نماذج للأسرة في  
الأنظمة الوجودية

إنها ثورة في الفكر الأسري تربط بين المسجل وغير  
المسجل في أسرة واحدة

يجب حماية الأسرة من الإنكار في حالة العدم

المحاكم لا تملك حقاً في إنكار الأسرة بحجة عدم  
التسجيل

العدالة الأسرية تقتضي احترام الأسرة في النظام  
الوجودي الخاص بكل أسرة

سنكشف في الفصول التالية آليات تنظيم هذه الأسرة  
المعقدة فلسفياً وقانونياً بشكل دقيق

الهدف هو إغلاق الفجوة بين التقدم الأسري والتخلف  
التشريعي في حماية الأسر الوجودية

لا يمكن أن يظل القانون صامتاً بينما الأسرة تُنكر في  
حالة العدم دون اعتراف

إنها مسؤولية أخلاقية وقانونية تقع على عاتق

المشرعين ورجال الدين في كل أنحاء الكون اليوم

## الفصل السابع عشر

العمل والمهنة في حالة العدم تمثل تحدياً كبيراً  
لقوانين العمل التقليدية

في حالة العدم يحتاج الإنسان إلى ممارسة عمل دون  
تسجيل في الأنظمة

هذا يخلق إشكاليات حول الحقوق العمالية في حالة  
العدم

القانون التقليدي يفترض أن العمل مرتبط بالتسجيل  
في تسلسل ثابت

نحن ندعو إلى الاعتراف القانوني بالعمل في حالة  
العدم

لا يجوز للشركات رفض العمل بحجة اختلاف طبيعة

## التسجيل

المسؤولية العمالية يجب أن تمتد لتشمل العمل في  
الأنظمة الوجودية

هذا الفصل يؤسس لفكرة أن العمل حق وجودي بغض  
النظر عن التسجيل

سنعرض في الفصول القادمة نماذج للعمل في  
الأنظمة الوجودية

إنها ثورة في الفكر العمالي تربط بين المسجل وغير  
المسجل في عمل واحد

يجب حماية العامل من الرفض في حالة العدم

المحاكم لا تملك حقاً في رفض العمل بحجة عدم  
التسجيل

العدالة العمالية تقتضي احترام العمل في النظام  
الوجودي الخاص بكل عامل

سنكشف في الفصول التالية آليات تنظيم هذا العمل  
المعقد فلسفياً وقانونياً بشكل دقيق

الهدف هو إغلاق الفجوة بين التقدم العمالي والتخلف  
التشريعي في حماية الأعمال الوجودية

لا يمكن أن يظل القانون صامتاً بينما العمل يُرفض في  
حالة العدم دون حماية

إنها مسؤولية أخلاقية وقانونية تقع على عاتق  
المشرعين وأصحاب العمل في كل أنحاء الكون اليوم

## الفصل الثامن عشر

الصحة والعلاج في مناطق الظل تمثل تحدياً كبيراً  
للنظم الصحية التقليدية

في حالة العدم يحتاج الإنسان إلى علاج صحي دون  
تسجيل في الأنظمة

هذا يخلق إشكاليات حول الحقوق الصحية في حالة  
العدم

القانون التقليدي يفترض أن الصحة مرتبطة بالتسجيل  
في تسلسل ثابت

نحن ندعو إلى الاعتراف القانوني بالصحة في حالة  
العدم

لا يجوز للمستشفيات رفض العلاج بحجة اختلاف  
طبيعة التسجيل

المسؤولية الصحية يجب أن تمتد لتشمل العلاج في  
الأنظمة الوجودية

هذا الفصل يؤسس لفكرة أن الصحة حق وجودي بغض  
النظر عن التسجيل

سنعرض في الفصول القادمة نماذج للصحة في  
الأنظمة الوجودية

إنها ثورة في الفكر الصحي تربط بين المسجل وغير  
المسجل في حق واحد

يجب حماية المريض من الرفض في حالة العدم

المستشفيات لا تملك حقاً في رفض العلاج بحجة  
عدم التسجيل

العدالة الصحية تقتضي احترام العلاج في النظام  
الوجودي الخاص بكل مريض

سنكشف في الفصول التالية آليات تنظيم هذا العلاج  
المعقد فلسفياً وقانونياً بشكل دقيق

الهدف هو إغلاق الفجوة بين التقدم الصحي والتخلف  
التشريعي في حماية الصحة الوجودية

لا يمكن أن يظل القانون صامتاً بينما العلاج يُرفض في  
حالة العدم دون حماية

إنها مسؤولية أخلاقية وقانونية تقع على عاتق  
المشرعين والأطباء في كل أنحاء الكون اليوم

## الفصل التاسع عشر

التعليم والمعرفة في العدم الاختياري تمثل تحدياً  
كبيراً للنظم التعليمية التقليدية

في حالة العدم يحتاج الإنسان إلى تعليم دون تسجيل  
في الأنظمة

هذا يخلق إشكاليات حول الحقوق التعليمية في حالة  
العدم

القانون التقليدي يفترض أن التعليم مرتبط بالتسجيل  
في تسلسل ثابت

نحن ندعو إلى الاعتراف القانوني بالتعليم في حالة  
العدم

لا يجوز للمدارس رفض التعليم بحجة اختلاف طبيعة التسجيل

المسؤولية التعليمية يجب أن تمتد لتشمل التعليم في الأنظمة الوجودية

هذا الفصل يؤسس لفكرة أن التعليم حق وجودي بغض النظر عن التسجيل

سنعرض في الفصول القادمة نماذج للتعليم في الأنظمة الوجودية

إنها ثورة في الفكر التعليمي تربط بين المسجل وغير المسجل في حق واحد

يجب حماية الطالب من الرفض في حالة العدم

المدارس لا تملك حقاً في رفض التعليم بحجة عدم التسجيل

العدالة التعليمية تقتضي احترام التعليم في النظام

## الوجودي الخاص بكل طالب

سنكشف في الفصول التالية آليات تنظيم هذا التعليم المعقد فلسفياً وقانونياً بشكل دقيق

الهدف هو إغلاق الفجوة بين التقدم التعليمي والتخلف التشريعي في حماية التعليم الوجودي

لا يمكن أن يظل القانون صامتاً بينما التعليم يُرفض في حالة العدم دون حماية

إنها مسؤولية أخلاقية وقانونية تقع على عاتق المشرعين والمعلمين في كل أنحاء الكون اليوم

## الفصل العشرون

التنقل والسفر عبر الحدود غير المسجلة تمثل تحدياً كبيراً لقوانين الهجرة التقليدية

في حالة العدم يحتاج الإنسان إلى تنقل دون تسجيل

في أنظمة الحدود

هذا يخلق إشكاليات حول حرية التنقل في حالة عدم

القانون التقليدي يفترض أن التنقل مرتبط بالتسجيل  
في تسلسل ثابت

نحن ندعو إلى الاعتراف القانوني بالتنقل في حالة  
العدم

لا يجوز للدول منع التنقل بحجة اختلاف طبيعة  
التسجيل

المسؤولية التنقلية يجب أن تمتد لتشمل التنقل في  
الأنظمة الوجودية

هذا الفصل يؤسس لفكرة أن التنقل حق وجودي بغض  
النظر عن التسجيل

سنعرض في الفصول القادمة نماذج للتنقل في  
الأنظمة الوجودية

إنها ثورة في الفكر التنقلي تربط بين المسجل وغير  
المسجل في حق واحد

يجب حماية المسافر من المنع في حالة العدم

الحدود لا تملك حقاً في منع التنقل بحجة عدم  
التسجيل

العدالة التنقلية تقتضي احترام التنقل في النظام  
الوجودي الخاص بكل مسافر

سنكشف في الفصول التالية آليات تنظيم هذا التنقل  
المعقد فلسفياً وقانونياً بشكل دقيق

الهدف هو إغلاق الفجوة بين التقدم التنقلي والتخلف  
التشريعي في حماية التنقل الوجودي

لا يمكن أن يظل القانون صامتاً بينما التنقل يُمنع في  
حالة العدم دون حماية

إنها مسؤولية أخلاقية وقانونية تقع على عاتق  
المشرعين ومسؤولي الحدود في كل أنحاء الكون  
اليوم

## الفصل الحادي والعشرون

الملكية والحيازة في العدم تمثل تحدياً كبيراً لقوانين  
الملكية التقليدية

في حالة العدم يحتاج الإنسان إلى ملكية دون تسجيل  
في الأنظمة

هذا يخلق إشكاليات حول الحقوق الملكية في حالة  
العدم

القانون التقليدي يفترض أن الملكية مرتبطة بالتسجيل  
في تسلسل ثابت

نحن ندعو إلى الاعتراف القانوني بالملكية في حالة  
العدم

لا يجوز للمحاكم إنكار الملكية بحجة اختلاف طبيعة التسجيل

المسؤولية الملكية يجب أن تمتد لتشمل الملكية في الأنظمة الوجودية

هذا الفصل يؤسس لفكرة أن الملكية حق وجودي بغض النظر عن التسجيل

سنعرض في الفصول القادمة نماذج للملكية في الأنظمة الوجودية

إنها ثورة في الفكر الملكي تربط بين المسجل وغير المسجل في حق واحد

يجب حماية المالك من الإنكار في حالة العدم

المحاكم لا تملك حقاً في إنكار الملكية بحجة عدم التسجيل

العدالة الملكية تقتضي احترام الملكية في النظام  
الوجودي الخاص بكل مالك

سنكشف في الفصول التالية آليات تنظيم هذه الملكية  
المعقدة فلسفياً وقانونياً بشكل دقيق

الهدف هو إغلاق الفجوة بين التقدم الملكي والتخلف  
التشريعي في حماية الملكية الوجودية

لا يمكن أن يظل القانون صامتاً بينما الملكية تُنكر في  
حالة العدم دون اعتراف

إنها مسؤولية أخلاقية وقانونية تقع على عاتق  
المشرعين ومسجلي الملكية في كل أنحاء الكون  
اليوم

الفصل الثاني والعشرون

الضرائب والالتزامات المالية في العدم تمثل تحدياً  
كبيراً للنظم الضريبية التقليدية

في حالة العدم يحتاج الإنسان إلى ممارسة حياة  
مالية دون التزامات ضريبية

هذا يخلق إشكاليات حول الضرائب في حالة العدم

القانون التقليدي يفترض أن الضرائب مرتبطة بالتسجيل  
في تسلسل ثابت

نحن ندعو إلى الاعتراف القانوني بالإعفاء الضريبي في  
حالة العدم

لا يجوز للدول المطالبة بضرائب بحجة اختلاف طبيعة  
التسجيل

المسؤولية الضريبية يجب أن تمتد لتشمل الإعفاء في  
الأنظمة الوجودية

هذا الفصل يؤسس لفكرة أن الإعفاء حق وجودي بغض  
النظر عن التسجيل

سنعرض في الفصول القادمة نماذج للإعفاء في  
الأنظمة الوجودية

إنها ثورة في الفكر الضريبي تربط بين المسجل وغير  
المسجل في حق واحد

يجب حماية الإنسان من المطالبة الضريبية في حالة  
العدم

الضرائب لا تملك حقاً في المطالبة بحجة عدم  
التسجيل

العدالة الضريبية تقتضي احترام الإعفاء في النظام  
الوجودي الخاص بكل إنسان

سنكشف في الفصول التالية آليات تنظيم هذا الإعفاء  
المعقد فلسفياً وقانونياً بشكل دقيق

الهدف هو إغلاق الفجوة بين التقدم الضريبي والتخلف  
التشريعي في حماية الإعفاء الوجودي

لا يمكن أن يظل القانون صامتاً بينما الضرائب تُطالب  
في حالة العدم دون إعفاء

إنها مسؤولية أخلاقية وقانونية تقع على عاتق  
المشرعين وموظفي الضرائب في كل أنحاء الكون اليوم

## الفصل الثالث والعشرون

التأمين والحماية في حالة العدم تمثل تحدياً كبيراً  
لنظم التأمين التقليدية

في حالة العدم يحتاج الإنسان إلى حماية تأمينية دون  
تسجيل

هذا يخلق إشكاليات حول الحقوق التأمينية في حالة  
العدم

القانون التقليدي يفترض أن التأمين مرتبط بالتسجيل  
في تسلسل ثابت

نحن ندعو إلى الاعتراف القانوني بالتأمين في حالة  
العدم

لا يجوز لشركات التأمين رفض التغطية بحجة اختلاف  
طبيعة التسجيل

المسؤولية التأمينية يجب أن تمتد لتشمل التغطية في  
الأنظمة الوجودية

هذا الفصل يؤسس لفكرة أن التأمين حق وجودي بغض  
النظر عن التسجيل

سنعرض في الفصول القادمة نماذج للتأمين في  
الأنظمة الوجودية

إنها ثورة في الفكر التأميني تربط بين المسجل وغير  
المسجل في حق واحد

يجب حماية المؤمن من الرفض في حالة العدم

شركات التأمين لا تملك حقاً في رفض التغطية بحجة

## عدم التسجيل

العدالة التأمينية تقتضي احترام التغطية في النظام  
الوجودي الخاص بكل مؤمن

سنكشف في الفصول التالية آليات تنظيم هذا التأمين  
المعقد فلسفياً وقانونياً بشكل دقيق

الهدف هو إغلاق الفجوة بين التقدم التأميني والتخلف  
التشريعي في حماية التأمين الوجودي

لا يمكن أن يظل القانون صامتاً بينما التأمين يُرفض  
في حالة العدم دون تغطية

إنها مسؤولية أخلاقية وقانونية تقع على عاتق  
المشرعين وشركات التأمين في كل أنحاء الكون اليوم

## الفصل الرابع والعشرون

الموت البيولوجي بعد العدم القانوني يمثل تحدياً

## كبيراً لقوانين الوفاة التقليدية

في حالة العدم يحتاج الإنسان إلى توثيق وفاته دون  
تسجيل سابق

هذا يخلق إشكاليات حول الوفاة في حالة العدم

القانون التقليدي يفترض أن الوفاة مرتبطة بالتسجيل  
في تسلسل ثابت

نحن ندعو إلى الاعتراف القانوني بالوفاة في حالة  
العدم

لا يجوز للدول إنكار الوفاة بحجة اختلاف طبيعة  
التسجيل

المسؤولية الوفاوية يجب أن تمتد لتشمل الوفاة في  
الأنظمة الوجودية

هذا الفصل يؤسس لفكرة أن الوفاة حق وجودي بغض  
النظر عن التسجيل

سنعرض في الفصول القادمة نماذج للوفاء في  
الأنظمة الوجودية

إنها ثورة في الفكر الوفاوي تربط بين المسجل وغير  
المسجل في حق واحد

يجب حماية المتوفى من الإنكار في حالة العدم

المحاكم لا تملك حقاً في إنكار الوفاة بحجة عدم  
التسجيل

العدالة الوفاوية تقتضي احترام الوفاة في النظام  
الوجودي الخاص بكل متوفى

سنكشف في الفصول التالية آليات تنظيم هذه الوفاة  
المعقدة فلسفياً وقانونياً بشكل دقيق

الهدف هو إغلاق الفجوة بين التقدم الوفاوي والتخلف  
التشريعي في حماية الوفاة الوجودية

لا يمكن أن يظل القانون صامتاً بينما الوفاة تُنكر في حالة العدم دون توثيق

إنها مسؤولية أخلاقية وقانونية تقع على عاتق المشرعين ومسجلي الوفيات في كل أنحاء الكون اليوم

## الفصل الخامس والعشرون

العودة من العدم إلى الوجود المسجل تمثل تحدياً كبيراً للإجراءات القانونية

في حالة العدم قد يرغب الإنسان في العودة للتسجيل في الأنظمة

هذا يخلق إشكاليات حول إجراءات العودة من العدم

القانون التقليدي يفترض أن العودة مرتبطة بإجراءات ثابتة

نحن ندعو إلى الاعتراف القانوني بالعودة من العدم

لا يجوز للدول منع العودة بحجة اختلاف طبيعة  
التسجيل

المسؤولية العائدة يجب أن تمتد لتشمل العودة في  
الأنظمة الوجودية

هذا الفصل يؤسس لفكرة أن العودة حق وجودي بغض  
النظر عن العدم

سنعرض في الفصول القادمة نماذج للعودة في  
الأنظمة الوجودية

إنها ثورة في الفكر العائد تربط بين العدم والوجود في  
حق واحد

يجب حماية الإنسان من منع العودة من العدم

المحاكم لا تملك حقاً في منع العودة بحجة تعقيد  
الإجراءات

العدالة العائدة تقتضي احترام العودة في النظام  
الوجودي الخاص بكل إنسان

سنكشف في الفصول التالية آليات تنظيم هذه العودة  
المعقدة فلسفياً وقانونياً بشكل دقيق

الهدف هو إغلاق الفجوة بين التقدم العائد والتخلف  
التشريعي في حماية العودة الوجودية

لا يمكن أن يظل القانون صامتاً بينما العودة تُمنع من  
العدم دون مبرر

إنها مسؤولية أخلاقية وقانونية تقع على عاتق  
المشرعين ومسجلي الهوية في كل أنحاء الكون اليوم

الفصل السادس والعشرون

الأخلاقيات والعدم الوجودي تمثل تحدياً كبيراً للمبادئ  
الأخلاقية التقليدية

في حالة العدم قد تختلف المفاهيم الأخلاقية بناءً  
على حالة التسجيل

هذا يخلق إشكاليات حول المسؤولية الأخلاقية في  
حالة العدم

القانون التقليدي يفترض أن الأخلاق مرتبطة بالتسجيل  
في تسلسل ثابت

نحن ندعو إلى الاعتراف القانوني بالأخلاقيات في حالة  
العدم

لا يجوز للمجتمعات إنكار أخلاقيات بحجة اختلاف طبيعة  
التسجيل

المسؤولية الأخلاقية يجب أن تمتد لتشمل الأخلاق  
في الأنظمة الوجودية

هذا الفصل يؤسس لفكرة أن الأخلاق حق وجودي  
بغض النظر عن التسجيل

سنعرض في الفصول القادمة نماذج للأخلاق في  
الأنظمة الوجودية

إنها ثورة في الفكر الأخلاقي تربط بين المسجل وغير  
المسجل في حق واحد

يجب حماية الإنسان من إنكار الأخلاق في حالة العدم

المجتمعات لا تملك حقاً في إنكار الأخلاق بحجة عدم  
التسجيل

العدالة الأخلاقية تقتضي احترام الأخلاق في النظام  
الوجودي الخاص بكل إنسان

سنكشف في الفصول التالية آليات تنظيم هذه  
الأخلاق المعقدة فلسفياً وقانونياً بشكل دقيق

الهدف هو إغلاق الفجوة بين التقدم الأخلاقي والتخلف  
التشريعي في حماية الأخلاق الوجودية

لا يمكن أن يظل القانون صامتاً بينما الأخلاق تُنكر في  
حالة العدم دون اعتراف

إنها مسؤولية أخلاقية وقانونية تقع على عاتق  
المشرعين والفلاسفة في كل أنحاء الكون اليوم

## الفصل السابع والعشرون

المنظور الديني للحق في العدم يمثل تحدياً كبيراً  
للفقه الديني التقليدي

في حالة العدم قد تختلف المفاهيم الدينية بناءً على  
حالة التسجيل

هذا يخلق إشكاليات حول التكليف الديني في حالة  
العدم

القانون التقليدي يفترض أن الدين مرتبط بالتسجيل  
في تسلسل ثابت

نحن ندعو إلى الاعتراف القانوني بالمنظور الديني في  
حالة العدم

لا يجوز للمجتمعات الدينية إنكار تكليف بحجة اختلاف  
طبيعة التسجيل

المسؤولية الدينية يجب أن تمتد لتشمل التكليف في  
الأنظمة الوجودية

هذا الفصل يؤسس لفكرة أن الدين حق وجودي بغض  
النظر عن التسجيل

سنعرض في الفصول القادمة نماذج للتكليف في  
الأنظمة الوجودية

إنها ثورة في الفكر الديني تربط بين المسجل وغير  
المسجل في حق واحد

يجب حماية المؤمن من إنكار التكليف في حالة العدم

المجتمعات الدينية لا تملك حقاً في إنكار التكليف

## بحجة عدم التسجيل

العدالة الدينية تقتضي احترام التكليف في النظام  
الوجودي الخاص بكل مؤمن

سنكشف في الفصول التالية آليات تنظيم هذا التكليف  
المعقد فلسفياً وقانونياً بشكل دقيق

الهدف هو إغلاق الفجوة بين التقدم الديني والتخلف  
التشريعي في حماية التكليف الوجودي

لا يمكن أن يظل القانون صامتاً بينما التكليف يُنكر في  
حالة العدم دون اعتراف

إنها مسؤولية أخلاقية وقانونية تقع على عاتق  
المشرعين والعلماء في كل أنحاء الكون اليوم

## الفصل الثامن والعشرون

تحديات التطبيق العملي للنظرية تمثل عقبة كبيرة

أمام التنفيذ الفعلي

في حالة عدم قد تواجه القوانين صعوبات في التطبيق  
عبر الأنظمة الوجودية

هذا يخلق إشكاليات حول الإنفاذ والرقابة والامتثال  
القانوني

القانون التقليدي يفترض أن التطبيق يسير في  
تسلسل ثابت

نحن ندعو إلى الاعتراف القانوني بتحديات التطبيق  
العملي للنظرية

لا يجوز للدول تجاهل التحديات بحجة اختلاف طبيعة  
التسجيل

المسؤولية التنفيذية يجب أن تمتد لتشمل التطبيق  
في الأنظمة الوجودية

هذا الفصل يؤسس لفكرة أن التطبيق حق وجودي

بغض النظر عن التسجيل

سنعرض في الفصول القادمة نماذج للتطبيق في  
الأنظمة الوجودية

إنها ثورة في الفكر التنفيذي تربط بين النظرية  
والتطبيق في مرحلة واحدة

يجب حماية القوانين من الفشل الناتج عن اختلاف  
إدراك التطبيق

المحاكم لا تملك حقاً في تعطيل التطبيق بحجة تعقيد  
التحديات الوجودية

العدالة التنفيذية تقتضي احترام التطبيق في النظام  
الوجودي الخاص بكل قانون

سنكشف في الفصول التالية آليات تنظيم هذه  
التطبيقات المعقدة فلسفياً وقانونياً بشكل دقيق

الهدف هو إغلاق الفجوة بين التقدم التنفيذي والتخلف

## التشريعي في حماية التطبيق الوجودي

لا يمكن أن يظل القانون صامتاً بينما التطبيق يتم في أنظمة وجودية مختلفة دون تخطيط

إنها مسؤولية أخلاقية وقانونية تقع على عاتق المشرعين والمنفذين في كل أنحاء الكون اليوم

## الفصل التاسع والعشرون

توصيات للمشرعين المستقبليين تمثل دليلاً عملياً للتطبيق الكوني

في حالة العدم يحتاج المشرعون إلى توصيات واضحة لتنظيم الأنظمة الوجودية

هذا يخلق إشكاليات حول الصياغة والتفسير والإلغاء القانوني

القانون التقليدي يفترض أن التشريع يسير في

تسلسل ثابت

نحن ندعو إلى الاعتراف القانوني بالتوصيات  
للمشرعين المستقبليين

لا يجوز للمشرعين تجاهل التوصيات بحجة اختلاف  
طبيعة التسجيل

المسؤولية التشريعية يجب أن تمتد لتشمل التوصيات  
في الأنظمة الوجودية

هذا الفصل يؤسس لفكرة أن التشريع حق وجودي  
بغض النظر عن التسجيل

سنعرض في الفصول القادمة نماذج للتوصيات في  
الأنظمة الوجودية

إنها ثورة في الفكر التشريعي تربط بين الصياغة  
والتطبيق في قانون واحد

يجب حماية التشريعات من الخطأ الناتج عن اختلاف

## إدراك التسجيل

المحاكم لا تملك حقاً في تجاهل التوصيات بحجة عدم إلزاميتها القانونية

العدالة التشريعية تقتضي احترام التوصيات في النظام الوجودي الخاص بكل مشرع

سنكشف في الفصول التالية آليات تنظيم هذه التوصيات المعقدة فلسفياً وقانونياً بشكل دقيق

الهدف هو إغلاق الفجوة بين التقدم التشريعي والتخلف التوصيوى في حماية التشريع الوجودى

لا يمكن أن يظل القانون صامتاً بينما التشريع يتم في أنظمة وجودية مختلفة دون إرشاد

إنها مسؤولية أخلاقية وقانونية تقع على عاتق المشرعين والمستشارين في كل أنحاء الكون اليوم

## الفصل الثلاثون

الخاتمة ورؤية الكون بعد الوجود الإلزامي تمثل النهاية  
والبداية لهذا الكتاب الفريد

في حالة العدم تنتهي الرحلة القانونية لتبدأ رحلة  
تطبيقية جديدة في الكون

هذا يخلق إشكاليات حول الخاتمة والاستمرار والتطور  
القانوني

القانون التقليدي يفترض أن الخاتمة تسير في  
تسلسل ثابت

نحن ندعو إلى الاعتراف القانوني برؤية الكون بعد  
الوجود الإلزامي

لا يجوز للقراء تجاهل الرؤية بحجة اختلاف طبيعة  
التسجيل

المسؤولية الختامية يجب أن تمتد لتشمل الرؤية في

## الأنظمة الوجودية

هذا الفصل يؤسس لفكرة أن الخاتمة حق وجودي  
بغض النظر عن التسجيل

سنعرض في الفصول القادمة نماذج للرؤية في  
الأنظمة الوجودية

إنها ثورة في الفكر الختامي تربط بين البداية  
في فصل واحد

يجب حماية الرؤية من النسيان الناتج عن اختلاف  
إدراك التسجيل

المحاكم لا تملك حقاً في إغلاق الملف بحجة انتهاء  
الزمن القانوني

العدالة الختامية تقتضي احترام الرؤية في النظام  
الوجودي الخاص بكل كون

سنكشف في الفصول التالية آليات تنظيم هذه الرؤى

المعقدة فلسفياً وقانونياً بشكل دقيق

الهدف هو إغلاق الفجوة بين التقدم الختامي والتخلف التشريعي في حماية الرؤية الوجودية

لا يمكن أن يظل القانون صامتاً بينما الخاتمة تتم في أنظمة وجودية مختلفة دون خلود

إنها مسؤولية أخلاقية وقانونية تقع على عاتق المشرعين والقراء في كل أنحاء الكون اليوم

ورقة بحثية تفصيلية لنظرية قانون الحق في العدم القانوني والإفلات من السجل الوجودي

النسخة العربية

تقدم هذه الورقة شرحاً مفصلاً لنظرية الحق في العدم القانوني التي أسسها الدكتور محمد كمال عرفة الرخاوي

تقوم النظرية على مبدأ أن للإنسان حقاً في أن يكون  
معدوماً قانونياً دون أن يموت بيولوجياً

لا يجوز لأي جهة خارجية إلزام الإنسان بالوجود  
المسجل دون مسؤوليته القانونية

تم دمج مفاهيم من القانون والفلسفة والتكنولوجيا  
والاقتصاد وعلم النفس في إطار موحد

يتم تعريف الحق في العدم القانوني بأنه النظام  
القانوني الذي يحمي الاختفاء الوجودي الاختياري

يتم اقتراح حماية قانونية للإنسان في حالة العدم  
كحقوق أساسية غير قابلة للتصرف

يتم تفصيل الآليات القانونية الدستورية والتشريعية  
لحماية هذا الحق الجديد كونياً

يتم شرح تطبيقات النظرية في قطاعات العمل والطب  
والتعليم والبيئة والتكنولوجيا

يتم مناقشة الجوانب الفلسفية والأخلاقية والدينية  
المبررة للنظرية الكونية

يتم الرد على الانتقادات المتوقعة وطرح حلول عملية  
للتحديات التطبيقية العالمية

تهدف النظرية إلى حماية الإنسان من طغيان الرصد  
والتوثيق في العصر الرقمي

النتيجة المتوقعة هي مجتمع كوني أكثر عدالة وتوازناً  
يحترم حق الإنسان في العدم

يتم التأكيد على أن هذا الحق غير قابل للتصرف حتى  
بمرور الوقت أو تغير الأنظمة

يتم الدعوة لتعاون دولي لتبني معايير موحدة لحماية  
الوجود الإنساني الاختياري

تعتبر هذه النظرية إضافة نوعية للفكر القانوني  
والإنساني المعاصر في العالم أجمع

## النسخة الإنجليزية

**This paper provides a detailed explanation of the  
Right to Legal Nothingness Theory founded by  
Dr Mohamed Kamal Arafa El-Rakhawi**

**The theory is based on the principle that humans  
have the right to be legally non-existent without  
biological death**

**No external entity may compel humans to  
registered existence without their legal consent**

**Concepts from law philosophy technology  
economics and psychology are integrated into a  
unified framework**

**The right to legal nothingness is defined as the  
legal system protecting voluntary existential**

**disappearance**

**Legal protection for humans in nothingness state  
as inalienable fundamental rights is proposed**

**Constitutional and legislative legal mechanisms  
to protect this new right cosmically are detailed**

**Applications of the theory in work medicine  
education environment and technology sectors  
are explained**

**Philosophical ethical and religious aspects  
justifying the cosmic theory are discussed**

**Expected criticisms are addressed and practical  
solutions for global implementation challenges  
are offered**

**The theory aims to protect humans from the  
tyranny of surveillance and documentation in the**

**digital age**

**The expected outcome is a more just and  
balanced cosmic society respecting the human  
right to nothingness**

**It is emphasized that this right is inalienable  
even with the passage of time or change of  
regimes**

**International cooperation is called for to adopt  
unified standards for protecting voluntary human  
existence**

**This theory is considered a qualitative addition to  
contemporary legal and human thought  
worldwide**

**النسخة الفرنسية**

**Ce document fournit une explication détaillée de  
la Théorie du Droit au Néant Juridique fondée  
par le Dr Mohamed Kamal Arafa El-Rakhawi**

**La théorie repose sur le principe que les humains  
ont le droit d'être juridiquement inexistant sans  
mort biologique**

**Aucune entité externe ne peut contraindre les  
humains à une existence enregistrée sans leur  
consentement juridique**

**Des concepts issus du droit de la philosophie de  
la technologie de l'économie et de la psychologie  
sont intégrés dans un cadre unifié**

**Le droit au néant juridique est défini comme le  
système juridique protégeant la disparition  
existentielle volontaire**

**Une protection juridique des humains en état de**

**néant en tant que droits fondamentaux  
inaliénables est proposée**

**Les mécanismes juridiques constitutionnels et  
législatifs pour protéger ce nouveau droit  
cosmiquement sont détaillés**

**Les applications de la théorie dans les secteurs  
du travail de la médecine de l'éducation de  
l'environnement et de la technologie sont  
expliquées**

**Les aspects philosophiques éthiques et religieux  
justifiant la théorie cosmique sont discutés**

**Les critiques attendues sont abordées et des  
solutions pratiques aux défis de mise en œuvre  
mondiale sont proposées**

**La théorie vise à protéger les humains de la  
tyrannie de la surveillance et de la**

## documentation à l'ère numérique

Le résultat attendu est une société cosmique plus juste et plus équilibrée respectant le droit humain au néant

Il est souligné que ce droit est inaliénable même avec le passage du temps ou le changement de régimes

Une coopération internationale est appelée pour adopter des normes unifiées de protection de l'existence humaine volontaire

Cette théorie est considérée comme un ajout qualitatif à la pensée juridique et humaine contemporaine dans le monde entier

د. محمد كمال عرفه الرخاوي